الظاهرة الإجرامية في الفضاء الحضري في الجزائر

The phenomenon of crime in urban spaces in Algeria

رقاز أحمد [1]، اوموسى ذهبية [2]

[1]طالب دكتوراه ، جامعة البليدة 2 ، Reggazahmed55@gmail.com

[2]استاذة ، جامعة البليدة 2 ، dahbia.oumoussa@gmail.com

الاستلام: 14- 03-2026 القبول: 01-04-2026

ملخص:

نحاول ممن خلال هذا المقال التطرق إلى خصائص الظاهرة الإجرامية في الفضاء الحضري في الجزائر.فالمجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات عرف تحولات كبيرة مست الفضاءات الحضرية و الريفية بسبب عوامل التغير الاجتماعي المختلفة التي مرت بها البلاد . و ما ترتب عنها من تحولات أفرزت ظواهر اجتماعية جديدة و صعوبات و صراعات عميقة و توترات يمكن أن تسبب آثارها في اضطراب أنماط الحياة و القيم و تمهد لمظاهر التفكك الاجتماعي .

كلمات مفتاحية: الجريمة ، الفضاء الحضري، التفكك الاجتماعي ، التغير الاجتماعي.

Abstract:

This article attempts to address the characteristics of the crime phenomenon in urban spaces in Algeria. Like other societies, Algerian society has undergone significant transformations affecting both urban and rural areas due to various social change factors. These transformations have given rise to new social phenomena, deep-seated difficulties and conflicts, and tensions that can disrupt lifestyles and values, paving the way for social disintegration.

Keywords: Crime, urban space, social disintegration, social change

المؤلف المراسل: رقاز أحمد ، **الإيميل**: Reggazahmed55@gmail.com

1– مقدمة:

الإنسان هو الجزء الرئيسي في حدوث الظاهرة الإجرامية ، و هو العامل المحرك لفعل الجريمة و الإنسان هو ابن بيئته و للظروف المحيطة به . و لكل بيئة و مجتمع الجريمة التي تتوافق معه . و مما لاشك فيه أن للجريمة ظروف و عوامل تغذيه سيكولوجيا و اجتماعيا . فالملاحظ للمشهد الاجتماعي يلاحظ ارتكاب سلوكات إجرامية معينة في مدن معينة و في مدن أخرى نمط مغاير من الجريمة ، حيث تعتبر هذه الفروقات من أهم المشكلات التي تواجهها الفضاءات الحضرية في الجزائر .

2–المفاهيم الرئيسية للمقال :

نقوم من خلال هذا العنصر إلى تعريف أهم المفاهيم المحورية في موضوع المقال المطروح

2–1– الجريمة :

أصلف الكلمة هي قطع و كسب ، و يظهر أن هذه الكلمة خصصت منذ القدم للكسب المكروه و الغير المستحسن ، و لذلك كانت كلمة جرم يراد بها الحمل على فعل آثم (محمد الهاشمي ، 2005 ، ص 15)

و عرفها الماوردي بأنها كل فعل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل واجب معاقب على تركه بحيث يكون هذا الفعل خارج عن القواعد و المعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع و يستوجب على فاعله نوعا من العقاب (الماوري أبي الحسن ، 2007 ، ص 88)

2–1–1–الجريمة من المنظور القانوني :

هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه القانون (جمال معتوق ، 2014 ، ص 15)، و هي كذلك فعل متعمد أو إهمال يخالف القانون الجنائي و يرتكب بدون تبرير تعاقب عليه الدولة(جمال معتوق ، 2014 ، ص17)

2–1–2– الجريمة من المنظور الاجتماعي :

تعرف الجريمة على أنها كل فعل يتنافى مع قواعد الجماعة ، و ما هو عدل في نظرها و بمعنى أدق فالجريمة هي سلوك غير اجتماعي أيا كان مظهره أو مكان حدوثه . (جمال معتوق ، 2014 ، ص17) ، و هي كذلك انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقع الجزاء على منتهكيه و أنها ذلك الفعل العدائي و المعارض لتماسك الجماعة التي يعدها الفرد جماعته الخاصة(محمد أبو زيد ، 2003 ، ص 178)

2-2 –الفضاء الحضري :

هي وحدة اجتماعية حضرية ، محدودة المساحة و النطاق و مقسمة إلى إدارات ، و يقوم النشاط فيها على الصناعة و التجارة ، و تقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة و تتنوع فيها الخدمات و الوظائف و المؤسسات و تمتاز بكثافتها و سهولة مواصلاتها ، و تخطيط مرافقها و مبانيها و هندسة أراضيها و تتميز فيها الأوضاع و المراكز الاجتماعية و الطبقية (أحمد مسعودي و حسام الدين شعلان ، 2021 ، ص 492)

2-3–التغير الاجتماعي :

التغير الاجتماعي هو كل تحول يطرأ على التنظيم الاجتماعي، سواء في بنيته أو في وظائفه، خلال فترة زمنية معينة. وقد يكون هذا التغير إيجابياً يعكس تقدماً وتطوراً في المجتمع، أو سلبياً يؤدي إلى التخلف والتراجع. ويُعدّ التغير الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، إلا أنّه من المفاهيم التي لم يحظَ تعريفها بإجماع كامل بين الباحثين، إذ يختلف تحديد معناه باختلاف الاتجاهات والنظريات السوسيولوجية. وقد أدى هذا التباين في التصورات والمفاهيم إلى صعوبة بناء إطار نظري موحد للتغير الاجتماعي، الأمر الذي حال دون تطور نظرية شاملة يمكن في ضوئها استشراف مستقبل المجتمعات وتحليل مسارات تحولها. (صحراوي بن حليمة ، 2011 ، ص 96)

2-4 – التفكك الاجتماعي :

يشير إلى عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو عجزه عن تحديد مراكز الأفراد والأدوار المرتبطة بها، بما يمكنهم من تحقيق أهدافهم بطريقة مُرضية. (احمد زكي بدوي ، 1982 ، ص 500)

3. العوامل المساهمة في حدوث الجريمة :

3-1 العوامل الاجتماعية :

يولد الفرد بطبيعته داخل مجتمع يملك نظمه وضوابطه وعاداته وثقافته الخاصة، فيتأثر بها كما يؤثر فيها. وغالبًا ما يسعى إلى التكيف مع هذه النظم والضوابط، ومن خلال هذا التكيف يتبنى سلوكًا يتوافق مع قيم المجتمع ومعاييره، الأمر الذي يكسبه رضا المجتمع وثقته. أما إذا خالف هذه القيم والمعايير أو رفضها، فإنه يثير سخط المجتمع ويُعدّ من المنحرفين، مما يؤدي إلى فقدانه القدرة على الاندماج والتكيف مع نفسه ومع مجتمعه..

لقد قال العالم الإيطالي (فيري) بهذا الخصوص : يقصد بالخصوص أن الجريمة لا تحدث بصورة عشوائية، بل تنتج عن مجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤدي بدورها إلى نتائج معينة. وفي هذا السياق يرى أن قوانين العقوبات التي تركز فقط على نتائج الجريمة بصورة جزئية لا تكفي للقضاء على أسبابها الحقيقية. فمعالجة العوامل التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم لا تقع في معظمها ضمن نطاق قانون العقوبات، بل توجد أساساً في مجالات أخرى مثل القانون المدني، والتشريع الاقتصادي، والتنظيم المدرسي والتربوي، فضلاً عن مختلف ميادين الحياة الاجتماعية.(محمد عبد القادر قواسمية ، 1992 ، ص 103)

و من هنا يتضح بأن للعوامل الاجتماعية دورا بارزا في الإجرام و هو وليد البيئة التي تمارس ضررا على الأفراد ، و نادرا ما يكون الانحراف عاملا انفراديا لا يحدث ذلك بصورة فردية خالصة، بل يتأثر بضغط البيئة الاجتماعية وتأثيرها. فعندما يشعر الفرد بعدم التكيف داخل مجتمعه، ينعكس ذلك سلبًا على علاقته به، مما قد يدفعه إلى الخروج عن قيمه وقواعده السلوكية. وفي هذا السياق يرى Émile Durkheim أن ضعف الروابط التي تربط

الفرد بالجماعة يؤدي إلى تراجع درجة اعتماده عليها، الأمر الذي يجعله يعتمد على نفسه فقط، ولا يعترف إلا بالقواعد التي تتوافق مع مصالحه واهتماماته الخاصة. (ترافيس و هيرشي : تر: محمد سلامة ، بدون سنة ، ص 33)

3-2 العوامل الاقتصادية :

العديد من المختصين في الجريمة قدّم الباحثون في مجال الجريمة والانحراف تصورات نظرية متعددة لتفسير العلاقة المحتملة بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوك الإجرامي. وعلى الرغم من اختلاف هذه التصورات وتعدد مداخلها تبعًا للظروف السائدة، فإنها تلتقي في التركيز على مجموعة من العوامل الأساسية، من بينها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن الناحية الاقتصادية افترض Adolphe Quetelet وجود ارتباط بين السلوك الإجرامي والظروف الاقتصادية المختلفة، مثل خروج صغار السن والأمهات إلى العمل. وفي مثل هذه الحالات يعمل المجتمع على سنّ قوانين تهدف إلى حماية النظام الاقتصادي وفرض عقوبات على مخالفيها، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم. (احمد حويتي و آخرون ، 2007 ، ص 10)

وأشار Adolphe Quetelet إلى أربعة أبعاد رئيسية للظروف الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الإجرامي، غير أن هذه الظروف في الواقع أوسع من ذلك بكثير. فهي لا تقتصر على الأبعاد الأربعة التي ذكرها، بل تشمل كذلك عوامل أخرى مثل مستوى الدخل، ومستوى المعيشة، والفراغ، والهجرة، إضافة إلى الشعور بالاغتراب. و التفكك الأسري . (احمد حويتي و آخرون ، 2007 ، ص12)

3-3 العوامل الحضارية :

تُعدّ عملية التحضر وما يترتب عنها من مشكلات ظاهرة عالمية امتدت إلى كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. غير أن الآثار السلبية لهذه العملية لم تظهر في الدول المتقدمة بالحدة نفسها التي برزت بها في الدول

النامية، ويرجع ذلك إلى أن التحضر في الدول المتقدمة تم بصورة تدريجية وعلى مدى فترات زمنية طويلة. أما في الدول النامية فقد اتسمت التحولات الحضرية بالسرعة وعدم التوقع، الأمر الذي جعل هذه الدول غير مستعدة لمواجهة الزيادة الكبيرة في معدلات التحضر. ففي الوقت الذي تمكنت فيه الدول المتقدمة من معالجة العديد من المشكلات الحضرية التي واجهت مدنها، عجزت الدول النامية عن تحقيق المستوى نفسه من المعالجة.

وقد شهدت المدن الجزائرية بدورها نموًا حضريًا سريعًا نتجت عنه عدة آثار انعكست على هياكل هذه المدن ومرافقها. ومن أبرز هذه الآثار انتشار السكنات الفوضوية التي توسعت حول المدن بصورة غير منظمة، إضافة إلى تزايد الأحياء القصديرية في ضواحيها، وهي أحياء تفتقر في الغالب إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وشبكات صرف النفايات. كما أدى هذا النمو إلى تكدس السكان في مساكن قديمة، وتفاقم مشكلات التلوث البيئي، فضلًا عن الضجيج والازدحام في الطرقات، وظهور اضطرابات اجتماعية وانتشار بعض الآفات الاجتماعية والجريمة بمختلف أشكالها، مثل السطو وتعاطي المخدرات والانحلال الأخلاقي. (محمد الطاهر بوشلوش ، 2008 ، ص 125)

ومن هذا المنطلق، يُعدّ النمو الحضري السريع الذي تشهده الجزائر نموًا غير طبيعي، إذ ينجم أساسًا عن حركة السكان من المناطق الريفية نحو المدن، ما أدى إلى تضخم حضري كبير وظهور العديد من المشكلات الاجتماعية في هذه المدن. ورغم أن النمو الحضاري يساهم في تحسين مستويات معيشة السكان سواء كمياً أو نوعياً، ويمثل نقلة حضارية واجتماعية كبيرة من واقع الريف الفقير نسبيًا إلى حياة مدنية أكثر ازدهارًا، فإن المدن تواجه في الوقت نفسه سمعة سيئة نتيجة التدهور والفقر وانتشار العنف والجريمة. كل هذه الظواهر والمشكلات تشكل ما يُعرف بأزمة التحضر، التي تشمل أزمة السكن والعمل والنقل والمرافق الأساسية، إلى جانب انتشار آفات اجتماعية متزايدة تعاني منها المجتمعات الحضرية. (يغني عبدون ، 1988 ، ص ص 18 .19)

3-4 العوامل الجغرافية (الطبيعية) :

يقصد بها إرجاع الظاهرة الإجرامية للعامل الطبيعي ، حيث أن سلوكيا الأفراد تتأثر بفعل الظواهر الطبيعية ، حيث قال بعض العلماء أن البيئة الطبيعية على المدى الطويل، تصبح العوامل الطبيعية العامل الأساسي في تحديد سلوك الإنسان، إذ تتحكم في نموه وتطوره العضوي. ومن هذا التحكم تنشأ الفروق بين الأجناس والعرقيات المختلفة. (معيزي علال ، 2025 ، ص 361)

3-4-1 العوامل المناخية :

تؤثر عدة عوامل مناخية مثل ارتفاع درجة الحرارة أو انخفاضها و الرطوبة و ضغط الجو و حركة الرياح و فترات الليل و النهار و الأمطار و الضباب و الغيوم و غيرها ، حيث تعمل جميع هذه العوامل معًا على تحديد الظروف المناخية في منطقة معينة، وتأثيرها على البيئة والحياة فيها. وقد لاحظ Adolphe Quetelet أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد نسبتها في الأجواء الحارة، بينما تكثر جرائم الاعتداء على الممتلكات في الأجواء الباردة، وقد أُطلقت على هذه الملاحظة تسمية "القانون الحراري للجريمة". بالإضافة إلى ذلك، يرى بعض الباحثين أن تقلبات الطقس قد تؤثر على بعض الوظائف العضوية في الإنسان، مما ينعكس بدوره على المزاج والسلوك. (معيزي علال ، 2025 ، ص 362)

4. آليات ارتكاب الجريمة في الفضاء الحضري :

إن اهتمام المتخصصون بدراسة جغرافية الجريمة أو التوزيع الجغرافي لها و ذلك منذ الاهتمام بالمجتمعات و تصنيف السكان فيها ، جعلتهم يجزمون بأن ظهور الجريمة إرتبط بنشأة ظهور المدينة الحضرية و من ثم فإن المدينة و الجريمة

في علاقة دينامية تفاعلية مستمرة ، و نظرا لعدم إرتباط الجريمة فقط بالحدود الجغرافية و القومية فإن تفسير السلوكات الإجرامية مرهون بالظروف المكانية و الزمانية ، كما أنها رهنت بالمتغيرات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية المترابطة و المتزامنة و التي تشكل في مجموعها مناخا مناسبا لوقوع الجريمة .

تشير الدراسات إلى أن غالبية البلدان الصناعية الحضرية المتقدمة اليوم قد مرت بهذه المشكلة بصورة أو بأخرى إلا أن إيقاع الحياة و قدرة الدولة في التصدي للجريمة قد وأدت أشكال الجريمة الغير التقليدية في مهدها (صلاح هاشم ، 2017 ، ص 66) ، و من العوامل التي تساعد على انتشار الجريمة في الحضر ، نذكر منها:

-ارتفاع تكاليف المعيشة بما يفوق القدرة المادية للقاطنين في الحضر

-الازدحام السكاني بطريقة يعجز بها الفرد عن الوصول للخدمات الأساسية اللازمة لحياته

-الهوة الثقافية التي تفصل بين الفرد في الحضر و الريف

-شيوع عصابات و تشكيلات إجرامية منظمة من الشباب في شوارع المدن الحضرية

و يشير كل من (كلينارد) و (أبورت) أن هناك تغيرات جذرية ترافق عملية التحضر في كثير من المعايير و القيم الاجتماعية و الثقافية التي جُبِلَ عليها الناس و مع حالة الاضطراب و عدم الاستقرار القيمي الاجتماعي تتولد أو تتخلق الجريمة بصورها و أشكالها التقليدية و الحديثة على سواء و عموما يشير الباحثان أيضا إلى أن الرغبة في التحضر تؤدي إلى :

-حدوث حالة من عدم الاستقرار و عدم التوازن في عملية التحضر ، فنجد حضر يمتلك الثروة و النفوذ و ريف يختنق في الفقر .

-اضطراب في النمو السكاني المفرط بين عجز أو قصور الاقتصاد عن إيجاد فرص وظيفية لهم .

-وجود اضطراب بين المتوافر و المتاح من المهارات و الطاقات الإنتاجية و بين حاجة الاقتصاد لهؤلاء لتوظيفهم

-تدهور مركز الأسرة و دورها في الحضر و اختفاء ما كان يطلق عليه بالأسرة الممتدة لصالح الأسرة النواة .

-التغيرات الشديدة في النسق القيمي و في المعايير الثقافية و الاجتماعية السائدة . (صلاح هاشم ، 2017 ، ص69)

4. مظاهر التغير الاجتماعي (الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية أنموذجا) :

شهدت الجزائر دخولًا سريعًا في بوابة التصنيع والعولمة، وما تبعه من تغييرات في مظاهر الحياة، حيث انتقلت المجتمعات تدريجيًا من حياة ريفية إلى حياة حضرية. وقد بدأت قرى الريف الجزائري تشهد تحولات نحو التصنيع والتحضر، كما تغيرت القيم تدريجيًا لتتماشى مع سمات المجتمع الحضري الصناعي. وأدت هذه التحولات إلى تعقيد ظروف الحياة في المدن، نتيجة صعوبة المعيشة والابتعاد عن الجو العائلي الدافئ للقرية. فالقرابة في المجتمعات التقليدية تُعدّ من العوامل الأساسية التي تنظم سلوك الأفراد فيما بينهم، إذ تسهم في تكوين أنماط محددة من السلوك تعكس طبيعة العلاقات القرابية. (قيس النوري ، 1970 ، ص 186)

إن الانتقال من نمط الحياة الريفية إلى نمط الحياة الحضرية، أو حدوث تغير في الثقافة الفرعية، له تأثير كبير على مختلف جوانب الحياة. فثقافة الريف تتميز بتركيز النشاط الاقتصادي والتربوي والديني داخل نطاق الأسرة، كما أن العلاقات بين أفراد الجيرة غالبًا ما تكون غير رسمية وتقوم على الود والتعاطف. ويُعتبر للعرف والعادات والتقاليد تأثير كبير في ضبط سلوك الفرد الاجتماعي داخل الثقافة الريفية، حيث يكون أفراد المجتمع متشابهين إلى حد كبير من حيث الخلفية الثقافية والتربوية والأهداف المشتركة. و في القيم التي يعتنقونها ، و في استجاباتهم للمواقف المختلفة .

و في المدينة يسير الاقتصاد والثقافة نحو التطور بما يقترب من مستويات الدول المتقدمة، ولم تعد الزراعة في القرى، التي تُعرف بـ"الصناعة الأولى"، النشاط الاقتصادي الوحيد، إذ انضمت إليها الصناعات المختلفة. وقد ترك هذا

التحول أثره على قيم وعادات الأسرة، سواء في المدن أو في القرى المتحولة نحو الحضرية. (راالف لينتون . تر: عبد المالك الناشف ، 1967 ، ص 255)

5– مظاهر التفكك الاجتماعي :

من صور مظاهر التفكك الاجتماعي في المجتمع ، نبدأ أولا بالأسرة

حيث أن التفكك الاجتماعي يبدأ من الوسط الأسري يتأثر به و يؤثر فيه ، مثل الطلاق و الهجر و الفراغ و الخصومات و العنف الأسري و العقوق و غيرها .

الأمر يؤدي هذا التحول إلى اضطراب في النسيج الترابطي للأسرة واختلال في الأدوار والوظائف داخلها، فتتحول الأسرة إلى عامل مهدد لأمنها واستقرارها. ومع حدوث هذا التغير المفاجئ والسريع في البنية الاجتماعية نتيجة تطور الحياة، وتقارب الحضارات، وتداخل الثقافات، ودخول التكنولوجيا الحديثة، وزيادة المتع المادية المتنوعة، تتعرض الأدوار في التنظيم الاجتماعي للاختلال، ولا تنسجم أحيانًا مع بعضها، بل قد تتعارض، ما يؤدي إلى ضعف وتفكك الأسرة وظهور العديد من المشكلات التي تهدد أمنها واستقرارها.

كما يتصف المجتمع المعاصر بعدم الانضباط القيمي الدقيق والصارم نتيجة التباينات الاجتماعية التي يعيشها، مع وجود حرية شخصية أوسع في الممارسة السلوكية. ويترتب على ذلك أن تصبح شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد محدودة، سطحية، ومصلحية، مما يسهم في نمو الوهن التنظيمي داخل المجتمع، سواء داخل الأسرة، أو الحي، أو المجتمع المحلي، أو المجتمع ككل، بالإضافة إلى تدني مستوى الأخلاق والآداب العرفية. ، و كل ذلك يعمل على تقويض الروابط التقليدية داخل المجتمع و يساعد على ظهور حالات غير سوية و جرمية و انحرافية داخل الفضاء المجتمعي (معن خليل العمر ، 2005 ، ص ص 120،124)

6– الخاتمة

إن توسع المدن كان نتيجة النمو الديموغرافي الذي فرضته عدة عوامل منها فرص العمل ، النشاط الزراعي و الاقتصادي . إلا أن التزايد السكاني نتج عنه تفاعلات صراعات مع الآخرين نتيجة تفاعلات صراعات و مع الآخرين نتيجة للحركية التي تشهدها المدينة فأصبحت تعاني من نتاعب و مشاكل عديدة أفرزتها بعض المشاكل الناتجة عن الطبيعة الأنانية للفرد .

تعتبر هذه التجمعات الحضرية مكان لنشأة الكثير من العلاقات بين الأفراد تحمل معها الكثير من العادات و التقاليد ، هذا التغير في النمط المعيشي أوجب على الأفراد التكيف مع العادات الجديدة ، هذا التغير أثر على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد التي يميزها التفكك و الفردانية و ظهر نتيجة عنها مشاحنات و سلوكات غير سوية (إجرامية) .

7– قائمة المراجع

- محمد الهاشمي . (2005) . موسوعة جرائم النساء العالمية و العربية ، بدون ط ، الأردن ، دار أسامة للنشر و التوزيع .
- الماوري ابي الحسن . (2007) . الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، بدون بلد ، عالم الكتاب
- جمال معتوق . (2014) . علم الاجتماع الجنائي ، ط1 ، مصر ، دار الكتاب الحديث .
- محمد أبو زيد . (2003) . المعجم في الإجرام و الاجتماع القانوني و العقاب ، مصر دار غريب للنشر و الطباعة .
- أحمد مسعودي و حسام الدين شعلان . (2021) . الفضاء العام و التنظيم الحضري في المدن الجزائرية – مقاربة سوسيو أمثروبولوجية – ، مجلة الفكر المتوسطي ، 10 (02) ، تلمسان ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، ص ص 493 – 511
- صحراوي بن حليمة . (2011) . الحركات السياسية – الدينية في الجزائر بين القطيعة و الاستمرارية ، مقاربة خلدونية في تمثلات السلطة و التغير الاجتماعي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة وهران ، الجزائر .
- احمد زكي بدوي . (1982) . معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بدون ط ، بيروت ، مكتبة لبنان

- محمد عبد القادر قواسمية . (1992) . جنوح الأحداث في التشريع الجزائري ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب .
- ترافيس هيرشي . تر: محمد سلامة . (بدون سنة) . أسباب جنوح الأحداث ، ط2 ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث
- احمد حويتي و آخرون . (2007) . البطالة و دورها في نشر الجريمة و الانحراف ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- محمد الطاهر بوشلوش . (2008) . التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و آثارها على قيم المجتمع الجزائري ، بدون ط ، الجزائر ، دار بن مرابط للنشر و الطباعة
- يغني عبدون . (1988) . ديموغرافية وافية عن الجزائر ، الجزائر ، الديوان الوطني للإحصاء
- معيزي علال . (2025) . العوامل الاجتماعية (الجغرافية) و مدى تأثيرها على ظاهرة الإجرام ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 9 (1) ، تونس ، جامعة صفاقس ، ص ص 356 – 366 .
- قيس النوري . (1990) . آفاق التغير الاجتماعي النظرية و التنموية ، بدون ط ، العراق ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
- رالف لينتون .تر: عبد المالك الناشف . (1967) الانتروبولوجيا و أزمة العالم الحديث ، بيروت
- المكتبة العصرية .
- معن خليل العمر ، (2005) . علم المشكلات الاجتماعية ، ط2 ، عمان ، دار الشروق
- صلاح هاشم . (2017) . التنمية و الجريمة و العولمة ، بدون ط ، مصر ، دار أطلس للنشر و التوزيع .